العدد(578)
الاحد(15)
كانون الثاني 2006

NO (578)
Sun. (15)
January



## اسعار العملات أمام الدينار العراقي

| العملة | سعر الشراء | سعر البيع |
|---|---|---|
| الدولار الاميركي | ١٤٧٥ | ١٤٨٢ |
| اليورو | ١٨٣٠ | ١٨٤٠ |
| الجنيه الاسترليني | ٢٦٦٥ | ٢٦٧٥ |
| الدينار الاردني | ٢٠٥٠ | ٢٠٦٠ |
| الدرهم الاماراتي | ٤٢٠ | ٤٣٠ |
| الريال السعودي | ٣٨٠ | ٣٨٥ |
| الليرة السورية | ٢٦,٥ | ٢٨ |

## سوق الذهب والفضة

| المصرف | سعر البيع | سعر الشراء |
|---|---|---|
| ذهب عيار ٢٤ | ١٠٦,٠٠٠ | ١٠١,٠٠٠ |
| ذهب عيار ٢١ | ٩٦,٠٠٠ | ٩١,٥٠٠ |
| ذهب عيار ١٨ | ٨٢,٠٠٠ | ٧٧,٥٠٠ |
| ذهب عيار ١٤ | ٦١,٥٠٠ | ٥٦,٥٠٠ |
| ذهب عيار ١٢ | ٥٤,٠٠٠ | ٤٩,٠٠٠ |
| الفضة | ١٧٥٠ | ١٥٠٠ |

# الميزانية العامة رؤية جديدة لاقتصاد جديد.. في عام جديد

**تمهيداً لطاولة (المدى) المستديرة التي ستكون موازنة العراق الاتحادية لعام ٢٠٠٦ عنوانها، تأتي مساهمة الزميل مكي محمد ردام في مناقشة هذه الموضوعة المهمة حيث يلتقي يوم السبت ٢١ / كانون الثاني / ٢٠٠٦ جمع من الباحثين والاكاديميين الاقتصاديين لاستقراء توجهات الموازنة ومتابعة مواردها واوجه الانفاق فيها.**

مكي محمد ردام

لا شك إن مناقشة وضع ميزانية عامة للبلاد، واقتراح أبواب الصرف والإنفاق والإيرادات المتحققة يعد شاهدا حيا على تحقيق احد شروط التحولات التنموية، وهو الممارسة الديمقراطية . دمقرطة الاقتصاد . ربما يكون العراقيون البادئون تاريخيا في رسم صورة المستقبل على أساس تقديم المعونة من خلال مؤسسات الدعم الثلاث ذات الوزن الثقيل التي أضحى أي نظام لا يستطيع الوقوف بوجهها رافضا أو متحديا أو حتى مناقشا بقصد فرض صيغة تناسب مقاسات خصائصه الاقتصادية أو الاجتماعية، كما حدث لتركيا في إشكالية انضمامها إلى عضوية السوق الاوربية المشتركة، أو ما يحدث هذه الأيام في إلغاء دعم أسعار مشتقات النفط العراقية ومعالجة موضوع الحصة التموينية من خلف الكواليس.

إن إقامة طاولة حوارية حول الميزانية العامة تشير إلى إن الديمقراطية الجارية هي ليست ديمقراطية وحرية الكلام القائمة الآن على طول البلاد وعرضها، من دون أساس متين لقاعدة البناء المادي الحاضر والمستقبل والاقتصاد على أساس الديمقراطية وإنما التطبيق العملي في عملية الاختيار الحر الواعي الهادف إلى تحقيق ألمصلحة العامة في تغيير الموازنات القلقة الخاطئة الفاسدة ألسابقة،بقصد أبدالها بموازنة عراقية صميمية قائمة على أساس فني مهني وطني وليس على شعار مركزي مستمدة من مقولة فردية، أحادية، متسلطة سادت خلال العقود الماضية.

ألميزانية كما نفهمها.. كشف لتصرفاتنا ألاقتصادية لفترة معينة (سنة مثلا) تعكس كفاءاتنا ومقدراتنا ونزاهتنا واستقامتنا ووطنيتنا كدولة بشكل خاص أولا وقبل كل شيء وهي منبر إعلامي حقيقي مجاني يصل إلى ضمائر مختلف شرائح وطبقات المجتمع ويسهل فهمه واستيعابه في أجواء عراق اليوم الذي تتسع حد قات عيونه لترى بوضوح ما يرسم له هؤلاء المنتخبون من قبله عبر صندوق الديمقراطية قبل إن يصل إليه عبر فضائيات التجارة والربح.

وتعكس ألميزانية من جانب آخر التوزيع العقلاني المناسب لإيرادات المجتمع ليشعر المواطن وهو مطمئن انه ينتمي بحق إلى دولة القانون التي يسمع بها ويلمس على صعيد الواقع هذا المعنى الذي يعرف المواطن ويزيد من التحامه بالعملية السياسية التي يثبت أهل السياسة عندنا يوميا فشلهم في توجيه الحديث الاقتصادي وخلو الخطاب السياسي في تبديد التوتر والقلق الذي بات يصيب شرائح معينة إضافة لكونه سلاحا فعالاً مجانياً ضد الإرهاب وأدواته الذي تم الاعتراف بأحد جوانبه ألاقتصادية المعبر عنه بالبطالة.

فمن اجل مساهمة واسعة في إعداد وصياغة ميزانية عامة تضع مقدمات وضروريات المعاملات ألحياتية الفنية الاقتصادية والتجارية والاجتماعية على طاولة البحث العلمي الوطني على ضوء فهم وحدة الاقتصاد الوطني العراقي التي أهملت لعقود طويلة دون إن توضع الأسس والقواعد المادية المستندة إلى أهم سماته وأبرزها انه اقتصاد وحيد الجانب محكوم باعتماده المستمر على إيراداته من القطاع النفطي الذي يشكل تصديره للنفط كمادة خام أولية محوره الوحيد، سببا رئيسيا وجوهريا في التشوه الهيكلي لهذا القطاع وما يتبعه في إلقاء ظلال التشوه على تركيبة الاقتصاد الكلي، في مدخلاته ومخرجاته.

تنطلق رؤيتنا من الإقرار بالتغيرات الكبيرة التي شملت، اضافة إلى تقويض البناء الارتكازي الذي كان يقوم عليه الاقتصاد من قاعدة صناعية هي أصلا متواضعة للقطاعين العام والخاص وكذلك المختلط، وتراجع ملموس لإنتاجية القطاع الزراعي، بسبب عدم تبني وإعلان سياسة وخطة زراعية واضحة مرتبطة بالسياسة العامة للدولة الجديدة، جاءت مشاريع الاعمار التي تجري حاليا متسمة بالانتقائية، والتسرع وليس السرعة، والتبذير وليس التدبير، ضخامة رصد الأموال على حساب جدوى إقامة المشروع ..... وهكذا.

ولامناص من ذكر إن التحولات الكبيرة في حياة الشعوب حين تبدأ بتقويض المؤسسات القديمة التي كان يقوم عليها النظام القديم (سياسية واقتصادية)، على أهمية وأولوية معالجة وضعها بما تتطلبه – فلسفة العقل الجديد القائم على أسس جديدة من الديمقراطية والية السوق والعدالة. وما تحتاجه مرحلة التحولات. إلى مساحة واسعة من حرية التشخيص والتحليل لغرض عرض التصورات العراقية فان المؤسسة أو السلطة المالية الجديدة ينبغي أن تنال الأولوية على أساس الفهم المنطلق من أن جميع الإجراءات السياسية والقانونية هي تعبير مركز للاقتصاد، ولعل أوضح إطار لهذا الفهم هي التوجهات التي وردت في قانون إدارت الدولة ومسودة القانون الجديد .

والذي جاء في ألمادة (٥٦) من قيام مجالس المحافظات في التنسيق، مراجعة الخطط السنوية، وميزانياتها بشان الأنشطة الجارية في المحافظة، يجري تمويل مجالس المحافظات من الميزانية ألعامة للدولة، وأعطى القانون صلاحية زيادة إيراداتها (المحافظة) بشكل مستقل عن طريق فرض الضرائب والرسوم وتنظيم عمليات إدارة المحافظة والمبادرة بإنشاء مشروعات محلية وتنفيذها وحدها أو بالمشاركة مع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والقيام بأنشطة أخرى طالما كانت تتماشى مع القوانين، وينطبق الأمر على مجالس الاقضية والنواحي وذلك بمراجعة الخطط والتأكد من أنها تلبي الحاجات والمصالح المحلية بشكل سليم وتحديد متطلبات الميزانية المحلية من خلال اجراءات الموازنة العامة وجميع الإيرادات المحلية المختلفة والحفاظ عليها واقر القانون في المادة (٢٥ – ج) رسم السياسة المالية وإصدار العملة وتنظيم الكمارك وتنظيم السياسة التجارية عبر حدود الأقاليم والمحافظات في العراق ووضع الميزانية العامة للدولة ورسم السياسة النقدية وإنشاء بنك مركزي وأدارته . وفي الفقرة (د) من المادة (٢٥) اقر رسم السياسة العامة للأجور أما في الفقرة (هـ) فقد وضع صورة واضحة بإقراره أن إدارة الثروات الطبيعية للعراق بأن توزع الواردات الناتجة عن هذه الثروات عن طريق الميزانية العامة ، وبشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع أنحاء البلاد ، مع الأخذ بنظر الاعتبار المناطق التي حرمت منها بصورة مجحفة من قبل النظام السابق ومعالجة مشاكلها بشكل ايجابي واهم احتياجاتها ودرجة التطور في المناطق المختلفة من البلاد سوف نناقشها بشكل مستقل مستقبلاً .

ويمكن أيضا أن تستند مناقشات الطاولة أضافة إلى ما ذكر أعلاه إلى:

,١أن تعطي الميزانية العراقية الجديدة الأولوية للمشاريع ذات النفع العام للسنوات الخمس القادمة لإصلاح ما دمرته الحرب من البناء التحتاني في القطاع النفطي، الصناعي، الزراعي والخدمي.

,٢أعادة البريق للعاصمة العراقية بغداد لأنها احد الرموز الاعتبارية الكبيرة في عيون العراقيين جميعا ، وأنها قد تكون البديل المناسب لرمز الفرد ، المستأثر،أسوة بشعوب الأرض التي تتجه لقبلة واحدة توحدا وملتقى للتعددية ويعني الكثير أن يكون إعادة أعمار بناء عاصمتهم خارج المحاصصة الإقليمية أو الطائفية أو الاثنية ومن التخصيص المالي، العراقي، الخالص .

,٣تجسيد وحدة الاقتصاد العراقي من خلال التشريعات والتعليمات المالية الجديدة .

,٤اعتماد الشفافية والمناقشات العلنية ليستبدل الهاجس الطائفي والاثني إلى اجتهاد معلن حول طريق التنمية الملائم لنا. بأشراف النخبة الفنية من كوادر البلد عند اتخاذ وصياغة القرارات المالية ، كما كان يعلن عن ذلك قبل التغيير.

أن الجديد والمفيد في الشأن العراقي اليوم هو رسم السياسة الاقتصادية لحاضر ومستقبل العراق لا يقررها شخص واحد أو حزب واحد – مهما كان هذا الواحد – بالرغم من ورود إشارات ضعيفة خلال حقبة ما بعد التغيير في فوضى التعبير السياسي تنم عن أوجه معينة بالتصرف بالمال العراقي لكن النقاش السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعوامل المتوقع أن تدخل هذه الساحة تشير إلى أن الرؤية تتركز على ثلاثة توجهات:

أ-القيادة المطلقة لنشاط القطاع الخاص للاقتصاد العراقي.

ب-معايشة القطاعين العام والخاص باتجاه تسلم القطاع الخاص المبادرة المستقبلية .

ت-غلبة ثقل معيار العامل الخارجي الدولي وانحيازه المشوب بالقلق والخوف الزائد عن الحاجة أغفله عن رؤية الخصائص والسمات التي يتميز بها الاقتصاد العراقي والتي يمكن أن تضعه على طريق التقدم والازدهار بمجرد تمتعه بهذه الخصائص من بعد تخلصه من الادارة الدكتاتورية المطلقة.

وهذه النظرة تستند إلى أن:

١- يمتلك العراق قطاعا عاما بناه العراقيون بأموالهم ، هم، وقوة عملهم مدة ثمانين عاما.

٢- يختلف الاقتصاد العراقي – رغم تأخره – عن اقتصاديات غيره من الأنظمة الأخرى بعدم تبعيته أو اعتماد مسيرة تطوره على هيمنة الاحتكارات الأجنبية حتى في أحلك الظروف.

٣- خصائصه الجغرافية ووفرة مياهه وتوزيعها طبيعيا من شماله إلى جنوبه.

٤- فتوة سكان الشعب العراقي رغم الحروب العديدة المفروضة عليه على عكس تركيبة سكان معظم الدول النامية أو المتقدمة الأخرى وسوف تتجسد هذه الميزة عبر التعداد السكاني القادم.

٥- لم تتح لأجهزة التخطيط إن تأخذ دورها الحيوي المناسب خلال الأنظمة السابقة والحالية بالرغم مما تتمتع به من كفاءة، ما يفتح باب الأمل في إن تضطلع هذه الأجهزة بدورها الحقيقي في العهد الجديد.

في الهم الاقتصادي

## وما زلنا في اتون ازمة رفع اسعار الوقود

حسام الساموك

اذا كنا قد تابعنا في اعمدة سابقة تداعيات ارتفاع مادة البنزين (حصرا) على حركة السوق المحلية والحالة المعيشية لعموم المواطنين، وفي مقدمتهم من يعيش في خط الفقر حين تقدر الاحصاءات الرسمية اعدادهم بما يربو على الستين بالمائة من السكان، أي عددهم يزيد على ثلاثة عشر مليونا ونصف مليون انسان. فهل ستقوم حكومتنا الرشيدة مثلاً بتوزيع المبالغ التي بشرت (........) بصرفها على الفئات الفقيرة كذريعة بائسة لتبرير رفع اسعار المشتقات النفطية؟! وبما يعطي فارق سعر رغيف الخبز فقط حسب تنبؤات المختصين بالشأن الاقتصادي بان سعر الرغيف سيكون بالف دينار اذا ما اعتمدت الحكومة المشروع المرسوم لها، والذي اكدت تصريحاتها المعلنة انها ماضية في هذا السبيل..

فبعملية حسابية اولية سيكون فارق سعر الرغيف الواحد ٩٥٠ دينارا وفي عملية ضرب ٩٥٠ دينارا × ثلاثة عشر مليونا ونصف المليون تصبح النتيجة ملياراً وستمائة وخمسة وسبعين مليون دينار، أي ان كل وجبة ستكلف العراقيين ممن هم في خط الفقر دفع فارق بهذا المبلغ الهائل اذا افترضنا ان كلاً منهم يتناول رغيفاً واحداً في الوجبة وهو امر مستحيل طبعاً.

بمعنى ان الثلاثة عشر مليوناً ونصف المليون سيكلفهم الفارق بالاسعار لليوم الواحد ما مقداره خمسة مليارات وخمسة وعشرون مليوناً من الدنانير على افتراض ان كلاً منهم يتناول رغيفاً واحداً في الوجبة. وبذلك سيكون الفارق الشهري للعراقيين في خط الفقر مئة وخمسين ملياراً وسبعمئة وخمسين مليون دينار في مادة الخبز فقط وفي حالة تناول رغيف واحد للوجبة الواحدة، طيلة شهر كامل من دون ان نتطرق إلى بقية المواد الغذائية باية تنوعاتها وبغض النظر عن ارتفاعات اسعار النقل والخدمات والملابس والايجار وكل متطلبات الحياة الاخرى.

**لقد توقعنا في حديثنا لهذا اليوم عن تناول موضوعة حالة التضخم النقدي وانعكاسات مثل هذه الاجراءات القسرية على واقع البطالة المتفشية اصلا**

لقد توقعنا في حديثنا لهذا اليوم عن تناول موضوعة حالة التضخم النقدي وانعكاسات مثل هذه الاجراءات القسرية على واقع البطالة المتفشية اصلاً، فضلاً عن تدهور الحالة الامنية التي يزعم المسؤولون انها تؤرقهم، فالمهم والاكثر اهمية ان تتم الاستجابة لارادة صندوق النقد الدولي بكل امانة واحترام، برغم ان غالبية من تعرض من المسؤولين لأهمية قرار رفع اسعار المشتقات النفطية يتحاشى بلباقة مفضوحة التعرض لضغوطات صندوق النقد والضعف الواضح في الاعتراض عليها، بل في (مجرد) مناقشتها والبحث عن بدائل يمكن ان تلغى او تخفف او حتى تؤجل تنفيذ الشروط القاسية ريثما يتعافى اقتصادنا الوطني او تخف ازماته.

نعود ثانية إلى فارق اسعار رغيف الخبز حين افترضنا ان من يقف في خط الفقر لم يتسن له الا ان يأكل الخبز (الحاف) ولا يحق له بالتالي ان يحلم بملبس او مأكل او مأوى. فهل تقوى حكومتنا الرشيدة ان تغطي فارق سعر (الخبز الحاف) وبمعدل رغيف خبز واحد في الوجبة والبالغ كما توصلنا في عملية حسابية بسيطة مئة وخمسون ملياراً وسبعمئة وخمسون مليون دينار في الشهر ضمن تبجحات بعض الساسة بان فارق سعر المشتقات النفطية سيعود لمن هم في خط الفقر، وقبل ان يكتشف هؤلاء السادة ان فارق سعر الخبز (الحاف) لوحده سيصبح اعلى بكثير من المبالغ التي (يقال) انها ستصرف للفقراء بغض النظر عن كل الارتفاعات المصطنعة والتي اشعل فتيلها من دون مبرر (اللهم إلا اذا كانت هناك مآرب ومصالح اخرى لم نقف على بواطنها بعد) تهمس في اذان السادة اصحاب مشروع رفع الاسعار:

ما الثمن الفعلي لمثل هذا الاجراء الذين ركبوا رؤوسهم لفرضه قسراً سوى الخيبة وايذاء الناس والاضرار المباشر للاقتصاد الوطني في ذروة ازماته؟

## مواد غذائية ضارة

بغداد/المدى

تلقينا من غرفة تجارة بغداد جدولا بمجموعة من المواد الغذائية التي اشير الى انها تتضمن محتويات ضارة استنادا الى اقرار منظمة الاغذية الدولية، وقد تم تعميمها من قبل وزارة الصحة وفيما يلي المواد المدرجة:

| الرقم | اسم المادة الغذائية | بلد المنشأ | المادة الضارة | التصنيف |
|---|---|---|---|---|
| 1 | عصير مانجو (تنتا) | الأردن | E211 | مسرطنة |
| 2 | عصير مانجو (مازا) | الأردن | E211 | مسرطنة |
| 3 | عصير [illegible] | لبنان | E330 | مسرطنة |
| 4 | عصير [illegible] | الأردن | E330 | مسرطنة |
| 5 | عصير [illegible] | الأردن | E102 E171 | خطيرة ومشكوك فيها |
| 6 | [illegible] | الأردن بترخيص دانماركي | E211 330 | مسرطنة |
| 7 | [illegible] | الأردن | E211 E122 E330 | مسرطنة |
| 8 | [illegible] | الأردن بترخيص بريطاني | E330 E220 | مسرطنة |
| 9 | شيبس ليز lays | السعودية بترخيص امريكي | E330 | مسرطنة |
| 10 | شيبس [illegible] | السعودية | E330 E124 | مسرطنة خطيرة |
| 11 | جلي [illegible] | الأردن | E122 | مشكوك فيها |
| 12 | [illegible] | | E102 | خطيرة |
| 13 | بسكويت [illegible] | تركيا | E223 | اضطرابات معوية |
| 14 | بسكويت [illegible] | تركيا | E223 | اضطرابات معوية |
| 15 | حليب [illegible] | السعودية | E339 E407 | اضطرابات معوية |
| 16 | بسكويت [illegible] | الأردن | E223 | اضطرابات معوية |
| 17 | [illegible] | الأردن | E220 | مسرطنة |

نشرة علمية ببعض المواد الغذائية التي ثبت ضررها دوليا صادرة عن منظمة الاغذية الدولية مرسلة لوزارة الصحة

في مقابلة مع مدير عام زراعة بابل:

## امكانيات واسعة تنتظر الاستثمارات

بابل / مكتب المدى

تتوفر في محافظة بابل امكانيات واسعة جداً من اجل اقامة العديد من المشاريع الضرورية في الاستثمار تطويرا للعملية الزراعية ودعماً للجهود التي يبذلها الفلاح ، كما ان الاستثمار الصناعي يوفر فرصاً كبيرة لدفع العملية الانتاجية واستثمار الايدي العاملة ، وتعتبر بابل المحافظة رقم واحد في انتاج الذرة الصفراء ولمعرفة ممكنات التحضير للاستثمار الصناعي الخاص بالانتاج الزراعي في المحافظة طرحت المدى هذا السؤال على الاستاذ قصي الطائي مدير عام دائرة زراعة بابل وقال:

يمكن اقامة معامل صغيرة او كبيرة لاستخلاص الزيت السائل وصناعة النشا من هذا المحصول الموفور في المحافظة كذلك تصنيع مادة البيتموس من كوالح الذرة اضافة للفرص الصناعية الكبيرة في مجال التمور، حيث بالامكان اقامة معامل لانتاج السكر السائل وايضا الكحول الطبي وصناعات شعبية معروفة من مخلفات النخيل كما يمكن الاهتمام بتصنيع الفواكه والخضر وتعليبها بالاضافة لصناعة معجون الطماطة نظراً لانتاجها بكميات كبيرة في بابل ، ويتوفر في المحافظة عدد من قاعات الدواجن وهناك فرص جيدة لأنشاء مجازر عصرية وحديثة مع توفير مادة البروتين صناعياً . ولابد من الاشارة بسبب الاهمية القصوى لحاجة المحافظة لمعامل الاعلاف والبروتين.

### التحولات الاقتصادية وتأثيرها على الإنتاج الزراعي

واكد مدير عام زراعة بابل ان التحولات السياسية في العراق وما رافقها من تطورات اقتصادية في الرواتب وزيادة في القدرة الشرائية جعل الكثير من الفلاحين وأفراد أسرهم أكثر رغبة للعمل في دوائر الدولة وخاصة الجيش والشرطة بسبب الرواتب العالية، مضافاً للظروف الصعبة والمعقدة والتي تكتنف العملية الزراعية مثل ارتفاع كلف الانتاج وزيادة اجرة الارض والحصص المائية مع صعوبات كبيرة في مجال التسويق والتنافس الحاصل بين الفواكه والخضراوات المستوردة مع الانتاج المحلي كل هذه الصعوبات دفعت عدداً من الفلاحين الى العزوف عن استغلال الارض واستثمارها، لكن هذا لا يمكن اعتباره حالة عامة وبالامكان معالجتها ووضع الحلول لها ولغيرها من المشاكل من اجل دعم التحولات الاقتصادية المرتبطة مباشرة بعملية الانتاج الزراعي.